Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث

الأساليب القسرية في قمع الانتفاضة الشعبانية في العراق عام 1991

م.م عمار حسن عواد
مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية جامعة ذي قار
ammar.alkhafajy@.Utq.edu.ig

استلام البحث: 15-06-2026 مراجعة البحث : 14-07-2026 قبول البحث: 07-08-2026

الملخص

يتناول هذا البحث الأساليب القسرية في قمع الانتفاضة الشعبانية في العراق عام 1991، بوصفها واحدة من أبرز الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق في أواخر القرن العشرين. ويهدف البحث إلى تحليل السياقات التي أسهمت في اندلاع الانتفاضة، والكشف عن طبيعة الأساليب العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية التي اعتمدتها السلطة العراقية في مواجهتها، فضلاً عن دراسة العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي أسهمت في تحديد مسار الانتفاضة ونتائجها. اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي في تتبع تطورات الأحداث وتحليل أسبابها ونتائجها، بالاستناد إلى مجموعة من المصادر التاريخية والدراسات الأكاديمية والشهادات والتقارير ذات الصلة. وتوصل البحث إلى أن الانتفاضة لم تكن نتاج عامل منفرد، وإنما جاءت نتيجة تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، تفاقمت بصورة واضحة عقب حرب الخليج الثانية وما خلفته من خسائر بشرية ومادية وتدهور اقتصادي وضعف في مؤسسات الدولة، فضلاً عن تصاعد حالة السخط الشعبي والعسكري.

وأظهر البحث أن السلطة العراقية اعتمدت في قمع الانتفاضة على القوة العسكرية المنظمة، ولا سيما قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، والقصف المدفعي والصاروخي والجوي، والعمليات البرية، والحصار، والاعتقالات والملاحقات الأمنية، إلى جانب توظيف الحرب النفسية والإعلامية في محاولة لإضعاف معنويات المنتفضين واستعادة السيطرة على المدن. وقد برزت مدينة النجف الأشرف نموذجاً واضحاً لطبيعة العمليات العسكرية التي اتبعتها السلطة، إذ اقترنت عمليات استعادة السيطرة بالقصف المكثف والتطويق والاعتقالات والنزوح. كما توصل البحث إلى أن فشل الانتفاضة لم يكن نتيجة ضعف المشاركة الشعبية، وإنما ارتبط بمجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها غياب القيادة المركزية، وضعف التنسيق والتنظيم، ومحدودية التسليح، وعدم وضوح البديل السياسي، والتفاوت الكبير في ميزان القوى العسكرية، وسرعة إعادة تنظيم قوات السلطة. فضلاً عن ذلك، كان للمواقف الإقليمية والدولية، ولا سيما الموقف الأمريكي، أثر مهم في مسار الأحداث؛ إذ لم تتجه الولايات المتحدة إلى دعم الانتفاضة بصورة عسكرية مباشرة، في حين اتسمت المواقف الإقليمية، بما فيها السعودية وإيران، بالحذر والحسابات المرتبطة بتوازنات المنطقة ومخاطر تغير النظام السياسي في العراق. ويخلص البحث إلى أن قمع انتفاضة عام 1991 مثّل نموذجاً واضحاً لاستخدام العنف المنظم بوصفه أداة للمحافظة على السلطة وإعادة فرض السيطرة على المجتمع، وأن نتائج القمع تجاوزت الجانب العسكري المباشر لتترك آثاراً عميقة في البنية الإنسانية والاجتماعية والسياسية للعراق، كما أسهمت في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع خلال المرحلة اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: الانتفاضة الشعبانية، العراق 1991، الأساليب القسرية، الحرس الجمهوري، القمع السياسي، الموقف الأمريكي، المواقف الإقليمية

Abstract:
This study examines the coercive methods employed by the Iraqi regime in suppressing the Sha‘ban Uprising of 1991, one of the most significant political and social events in the contemporary history of Iraq. It aims to identify the historical and political circumstances that contributed to the outbreak of the uprising, examine the principal methods used by the Iraqi authorities to suppress it, and analyze the internal, regional, and international factors that contributed to determining its course and outcome. The study adopts the historical-analytical approach by examining historical sources, academic studies, contemporary accounts, and relevant documentary materials in order to reconstruct the events and analyze their causes and consequences. The study finds that the uprising resulted from the interaction of a number of accumulated political, economic, social, and military factors, which were intensified by the consequences of the Second Gulf War, including the deterioration of living conditions, the weakening of state institutions, the severe losses sustained by the Iraqi armed forces, and the growing levels of popular discontent. The findings indicate that the Iraqi authorities relied on a systematic and multidimensional strategy of repression, combining military force, security operations, artillery and missile bombardment, air attacks, and the deployment of elite military formations, particularly the Republican Guard and Special Forces. These measures were accompanied by widespread arrests, security pursuits, displacement, and psychological and media campaigns aimed at undermining the uprising and restoring governmental control over the affected areas. The study also demonstrates that the failure of the uprising cannot be attributed to a lack of popular participation; rather, it resulted from the interaction of several factors, most notably the absence of unified leadership, weak coordination among the insurgent groups, limited military capabilities, the lack of a coherent political alternative, and the significant imbalance of military power in favor of the government forces. Furthermore, regional and international positions influenced the course of events, particularly the position of the United States, which did not provide direct military support to the uprising, alongside the cautious positions adopted by regional powers in accordance with their political and security interests. The study concludes that the suppression of the Sha‘ban Uprising represented a significant example of the use of organized state violence and coercion as mechanisms for preserving political authority and reasserting governmental control. The consequences of the repression extended beyond the military dimension, producing profound humanitarian, social, and political repercussions that continued to influence the subsequent development of Iraqi society and the relationship between the state and society.
Keywords : Sha‘ban Uprising, Iraq 1991, coercive methods, political repression, state violence, Republican Guard, United States, regional positions.

مقدمة البحث

شكّلت الانتفاضة الشعبانية في العراق عام 1991 واحدةً من أبرز التحولات التاريخية التي شهدها العراق في أواخر القرن العشرين، إذ جاءت في سياقٍ بالغ التعقيد اتسم بتداخل العوامل السياسية والعسكرية والاجتماعية، عقب انتهاء حرب الخليج الثانية وما خلّفته من تداعيات عميقة على بنية الدولة والمجتمع. فقد أفضت تلك الحرب إلى إضعاف واضح في مؤسسات الدولة، وتراجع هيبتها، بالتزامن مع تصاعد حالة الاحتقان الشعبي نتيجة الضغوط الاقتصادية والتوترات السياسية، الأمر الذي مهّد لاندلاع حراك شعبي واسع النطاق شمل عدداً كبيراً من محافظات العراق، ولا سيما في الجنوب، فضلاً عن امتداده إلى مناطق أخرى من البلاد.

لقد اتسمت هذه الانتفاضة بطابعها الجماهيري، حيث شاركت فيها شرائح متعددة من المجتمع، من مدنيين وعسكريين، الأمر الذي منحها زخماً كبيراً وجعلها تمثل تحدياً حقيقياً للسلطة القائمة آنذاك. غير أن هذا الحراك لم يُقابل بمحاولات احتواء أو استيعاب، بل واجهته السلطة باستخدام منظومة متكاملة من الأساليب القسرية التي عكست طبيعة النظام السياسي وأدواته في التعامل مع الأزمات الداخلية. وقد تنوعت هذه الأساليب بين استخدام القوة العسكرية المباشرة، وتفعيل الأجهزة الأمنية، وفرض إجراءات تضييقية شاملة، فضلاً عن توظيف أدوات التأثير النفسي والإعلامي.

إن دراسة الأساليب القسرية في قمع الانتفاضة الشعبانية لا تقتصر على مجرد توثيق حدثٍ تاريخي، بل تتجاوز ذلك إلى تحليل بنية السلطة وآليات اشتغالها في مواجهة التحديات الداخلية، وفهم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ظل الأنظمة ذات الطابع السلطوي. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على الآثار العميقة التي خلّفها

القمع، سواء على المستوى الإنساني من حيث الخسائر البشرية وحالات النزوح، أم على المستوى الاجتماعي من حيث تفكك الروابط المجتمعية، أو على المستوى السياسي من حيث تكريس أنماط معينة من الحكم.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول حدثاً تاريخياً مفصلياً لا تزال آثاره حاضرة في الواقع العراقي المعاصر، كما يسلّط الضوء على آليات القمع التي اعتمدتها السلطة في مواجهة الحراك الشعبي. وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في:

1-إبراز طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع في الأنظمة السياسية ذات الطابع السلطوي.

2-المساهمة في توثيق مرحلة تاريخية حساسة من تاريخ العراق الحديث.

3-تقديم تحليل علمي يمكن أن يفيد الباحثين في مجالات التاريخ والعلوم السياسية والاجتماع.

4-فهم الآثار الإنسانية والاجتماعية الناتجة عن استخدام العنف المنهجي.

أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع استناداً إلى مجموعة من الدوافع العلمية والموضوعية، من أبرزها:

1-أهمية الانتفاضة الشعبانية كحدث تاريخي مفصلي في العراق.

2-قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت الأساليب القسرية بشكل تحليلي معمّق.

3-الرغبة في تسليط الضوء على الجوانب الإنسانية والاجتماعية المرتبطة بعمليات القمع.

4-ارتباط الموضوع بحقل التاريخ الحديث وما يشهده من اهتمام متزايد بدراسة الحركات الشعبية.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة الأساليب القسرية التي استُخدمت في قمع الانتفاضة الشعبانية في العراق عام 1991، وما أهدافها ونتائجها على المستويين الاجتماعي والسياسي؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

ما السياق التاريخي والسياسي الذي اندلعت فيه الانتفاضة؟

ما أبرز الوسائل القمعية التي اعتمدتها السلطة؟

ما الآثار التي خلّفتها هذه الأساليب على المجتمع العراقي؟

منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع أحداث الانتفاضة الشعبانية ضمن سياقها الزمني، وتحليل الأساليب القسرية المستخدمة في قمعها. كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في عرض الوقائع، وربطها بالإطار السياسي والاجتماعي، مع الاستفادة من مصادر متنوعة تشمل الدراسات الأكاديمية والتقارير الحقوقية والشهادات التاريخية.

حدود البحث

تتحدد حدود البحث ضمن الأطر الآتية:

الحدود الزمنية :تقتصر الدراسة على أحداث عام 1991، مع الإشارة إلى الخلفيات السابقة والنتائج اللاحقة عند الضرورة.

الحدود المكانية :يشمل البحث مناطق العراق التي شهدت الانتفاضة، ولا سيما محافظات الجنوب وبعض مناطق الشمال.

المبحث الأول

اولاً: الانتفاضة، أسبابها وبداياتها

تمهيد

لم تكن الانتفاضة العراقية عام 1991 حدثاً مفاجئاً أو نتيجة مباشرة لظرف طارئ، وإنما جاءت في سياق تاريخي تراكمي تشكلت ملامحه خلال عقود من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق منذ تولي حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة عام 1968. فقد أسهمت السياسات التي اتبعتها السلطة خلال تلك المرحلة في تكوين حالة متنامية من التوتر بين المجتمع ومؤسسات الحكم، ولا سيما نتيجة التضييق على الحريات العامة، وتراجع المشاركة السياسية، واستمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تداعيات الحروب المتعاقبة التي خاضها العراق.

وقد اتخذت المعارضة لسياسات النظام أشكالاً متعددة، وتحمل المجتمع العراقي خلال تلك المرحلة أعباء بشرية ومادية كبيرة، الأمر الذي أسهم في تراكم مشاعر الاستياء والاحتقان. ومع مرور الزمن، اتسعت الفجوة بين المجتمع والسلطة، وأصبح من الصعب على النظام احتواء مظاهر التذمر المتزايدة أو معالجة أسبابها بصورة جذرية.وكان من أبرز العوامل التي أسهمت في تهيئة الظروف لقيام الانتفاضة تنامي وعي قطاعات واسعة من المجتمع العراقي بحقوقها السياسية والاجتماعية، في مقابل عدم قدرة النظام على الاستجابة لمتطلبات هذا الوعي أو استيعاب نتائجه. كما أسهم تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إضعاف حالة الاستقرار الداخلي، وأدى تراكم هذه الظروف إلى توفير بيئة اجتماعية وسياسية مهيأة للتحرك عندما سنحت الفرصة المناسبة.

أولاً: أسباب قيام الانتفاضة

تعددت أسباب قيام الانتفاضة العراقية عام 1991، وتداخلت فيها عوامل داخلية وأخرى خارجية، كان لبعضها أثر مباشر في اندلاع الأحداث، في حين أسهم بعضها الآخر في تهيئة البيئة السياسية والاجتماعية التي سبقت الانتفاضة. ويمكن تناول أبرز هذه الأسباب على النحو الآتي:

1- حرب الخليج الثانية وتداعياتها

أسهمت حرب الخليج الثانية بصورة مباشرة في تفاقم الأزمات التي كان العراق يعاني منها، إذ أدى احتلال العراق للكويت في 2 آب 1990 إلى دخول البلاد في مواجهة سياسية وعسكرية واسعة مع المجتمع الدولي. وقد ترتب على ذلك صدور مجموعة من قرارات مجلس الأمن الدولي، بعد رفض القيادة العراقية الاستجابة للدعوات الدولية والعربية المطالبة

بالانسحاب من الكويت. كما رفض العراق الدعوة التي وجهها وزراء الخارجية العرب في 17 كانون الثاني 1991 إلى الانسحاب من الكويت، واستمر الموقف العراقي الرافض للانسحاب، في ظل تبني القيادة العراقية رؤية تعد الكويت جزءاً من الأراضي العراقية، وهو ما انعكس في الخطاب الرسمي الذي وصفها بالمحافظة التاسعة عشرة (الجمهورية، 1990، العدد 7621، 3 آب 1990).وقد شكلت هذه الحرب تحولاً مهماً في أوضاع العراق السياسية والعسكرية، إذ كشفت عن حجم الأزمة التي كانت تعاني منها المؤسسة العسكرية العراقية، ولا سيما بعد تعرض القوات العراقية إلى عمليات عسكرية واسعة من قوات التحالف الدولي. وتشير بعض المصادر إلى انتشار ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية بصورة واسعة، وقدرت نسبتها بما يتراوح بين 70–80% (هويدي، 2011، ص 208).

وفي 28 شباط 1991 صدرت أوامر الانسحاب من الكويت بعد تعرض القوات العراقية لضربات عسكرية مكثفة، أدت إلى تدمير جانب كبير من قدراتها القتالية وإرباك تشكيلاتها. وقد جاء قرار الانسحاب في ظروف عسكرية صعبة، الأمر الذي أدى إلى تشتت الوحدات العسكرية وعدم انتظام عملية العودة، ولا سيما في ظل غياب خطة واضحة ومنظمة للانسحاب (العبيدي 2011، ص 377).

وقد تركت عملية الانسحاب آثاراً نفسية عميقة في صفوف العسكريين، نتيجة الخسائر البشرية والمادية التي تعرضوا لها، والظروف القاسية التي واجهوها أثناء عودتهم إلى العراق. ويشير فيسك إلى حجم المأساة التي عاشها الجنود العراقيون خلال الانسحاب، وما رافق ذلك من انتشار الجثث والدمار في مناطق العمليات (فيسك، 2008، ص 744). كما أسهمت تلك الظروف في تنامي مشاعر السخط تجاه القيادة السياسية التي حملها عدد من العسكريين مسؤولية النتائج الكارثية للحرب (العلوي، 1995، ص 235).

وأدركت السلطة العراقية أن عودة أعداد كبيرة من الجنود المنهكين والمسلحين قد تشكل تحدياً أمنياً وسياسياً لها، ولا سيما في ظل حالة التذمر التي كانت سائدة داخل المؤسسة العسكرية. وقد ذهب عدد من الباحثين إلى أن احتمالات حدوث تحرك عسكري ضد النظام كانت من السيناريوهات التي أثيرت آنذاك في ضوء حالة الانهيار التي أصابت الجيش العراقي (هيكل، 1993، ص 570).ولم تقتصر آثار الحرب على المؤسسة العسكرية، بل امتدت إلى البنية الاقتصادية والعمرانية والخدمية للعراق، إذ تعرض عدد كبير من المصانع والمعامل والجسور والمنشآت الحيوية والمعسكرات، فضلاً عن بعض المناطق السكنية، إلى القصف والتدمير خلال العمليات العسكرية التي استمرت اثنين وأربعين يوماً. وقد أدى حجم الدمار إلى إضعاف قطاعات واسعة من الاقتصاد العراقي، وأشار عدد من الباحثين إلى أن الحرب أحدثت تراجعاً كبيراً في القدرات الصناعية والبنية التحتية للبلاد (آل طعمة، 1433هـ، ص 16).

أما الخسائر البشرية فقد كانت من أكثر نتائج الحرب تأثيراً في المجتمع العراقي، إذ قدرت بعض المصادر عدد القتلى بنحو مئة ألف شخص، فضلاً عن نحو ثلاثمئة ألف جريح (عبد، 2010، ص 197).

وفي ظل هذه الأوضاع، بدأت تظهر مؤشرات واضحة على تراجع قدرة السلطة على ضبط الشارع، من بينها تصاعد الانتقادات العلنية للقيادة السياسية، وتراجع الانضباط في بعض الوحدات العسكرية المنسحبة، فضلاً عن انتشار ظاهرة إطلاق النار في الهواء في عدد من المدن العراقية.كما أسهم توزيع الأسلحة الخفيفة والذخائر على عدد من المدنيين خلال الحرب، تحسباً لاحتمال حدوث إنزال أو تدخل عسكري أجنبي، في توفير أسلحة استخدم بعضها لاحقاً في المواجهات التي

شهدتها المدن العراقية خلال الانتفاضة (القبانجي، 2005، ص 108). ومن ثم، فإن الإجراء الذي اتخذته السلطة في إطار استعداداتها العسكرية خلال الحرب تحول بصورة غير مباشرة إلى أحد العوامل التي ساعدت المنتفضين على امتلاك وسائل مسلحة عند اندلاع الأحداث. وبذلك يمكن القول إن حرب الخليج الثانية مثلت نقطة تحول مهمة في مسار الأحداث التي سبقت الانتفاضة؛ فقد أضعفت المؤسسة العسكرية، وألحقت أضراراً واسعة بالبنية الاقتصادية والخدمية، وعمقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن آثارها النفسية في المجتمع. كما وفرت حالة الضعف التي أصابت أجهزة الدولة فرصة سانحة لانتقال حالة السخط المتراكمة إلى تحرك شعبي واسع.

2- المواقف الإقليمية والدولية وتشجيع المعارضة

إلى جانب العوامل الداخلية، أسهمت المواقف الإقليمية والدولية في توفير مناخ سياسي وإعلامي شجع بعض القوى المعارضة للنظام العراقي على التحرك. وكان من أبرز تلك المواقف الدعوة التي وجهها الرئيس الأمريكي جورج هربرت ووكر بوش في 15 شباط 1991 إلى الشعب العراقي وضباط الجيش والشرطة من أجل تولي زمام الأمور والعمل على إنهاء حكم صدام حسين (رأي، 2003، ص 132)

وقد عكست هذه الدعوة اتجاهاً أمريكياً نحو تشجيع العراقيين على التحرك ضد النظام، في الوقت الذي كان فيه العراق يعاني من آثار الهزيمة العسكرية والتدهور الاقتصادي والسياسي. كما تشير بعض الدراسات إلى وجود اتصالات وتحركات للمعارضة العراقية خارج العراق، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، بهدف البحث في ترتيبات المرحلة التي يمكن أن تعقب الحرب.كما أدى تضرر وسائل التشويش التابعة للسلطة العراقية خلال الحرب إلى اتساع نطاق وصول الإذاعات العربية والأجنبية وإذاعات المعارضة إلى الجمهور العراقي. وقد أسهم ذلك في انتقال الخطاب السياسي المعارض إلى شرائح واسعة من المجتمع، ولا سيما أن بعض تلك الإذاعات وجهت رسائل مباشرة تدعو إلى التحرك ضد النظام (العلوي، 1995، ص 235).ومن بين الوسائل الإعلامية التي نشطت في تلك المرحلة صحيفة «بغداد»، فضلاً عن إذاعة «صوت العراق الحر»، التي بثت رسائل سياسية حثت العراقيين على مواجهة النظام والدعوة إلى تغييره. وقد أسهمت هذه الوسائل، إلى جانب الظروف الداخلية التي كان يعيشها المجتمع العراقي، في تعزيز المناخ السياسي والنفسي الذي سبق الانتفاضة (دافيس، 1991ص 700).

3- المناسبات الدينية والاجتماعية ودورها في تصاعد الاحتجاج

تزامنت المرحلة السابقة للانتفاضة مع عدد من المناسبات الدينية والاجتماعية التي وفرت فرصاً للتجمع والتعبير عن المواقف المعارضة للسلطة. ومن أبرز هذه المناسبات تشييع السيد يوسف الحكيم في مدينة النجف الأشرف، الذي شاركت فيه أعداد كبيرة من الأهالي، وترافق مع ترديد شعارات دينية، الأمر الذي أثار انتباه الأجهزة الأمنية ودفعها إلى اتخاذ إجراءات مشددة تجاه المشاركين واعتقال عدد منهم.

وقد أدى تدخل المرجعية الدينية، ولا سيما السيد أبو القاسم الخوئي، إلى المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، الأمر الذي ساعد على تهدئة الموقف مؤقتاً، ولا سيما أن السلطة كانت تدرك حساسية الوضع في النجف في تلك المرحلة (القبانجي، 2005، ص 107).وفي مدينة كربلاء، تزامنت الأحداث مع موسم الزيارات الدينية في شهر شعبان، الذي شهد توافد أعداد كبيرة من الزائرين إلى مرقد الإمام الحسين وأخيه العباس (عليهما السلام). كما صادف وجود السيد أبو القاسم الخوئي في

المدينة لأداء الزيارة، ورفعت خلال التجمعات شعارات مؤيدة للمرجعية، الأمر الذي أدى إلى احتكاك بين الزائرين والأجهزة الأمنية وتطور الموقف إلى أعمال عنف واعتقالات (آل طعمة، 1433هـ، ص 18). كما شهدت مدينة الديوانية احتجاجات سبقت الانتفاضة، إذ بدأت مظاهر الاحتجاج فيها في 10 شباط 1991، وعبر الأهالي عن رفضهم للسياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية، ولا سيما موقفها من أزمة الكويت وما ترتب عليها من نتائج. وقد تطورت تلك الاحتجاجات إلى مواجهات أسفرت عن مقتل عدد من مسؤولي حزب البعث في المدينة (نقاش، 1996، ص 305).وتكشف هذه الأحداث عن أن الانتفاضة لم تكن وليدة لحظة واحدة، وإنما سبقتها مظاهر احتجاج وتوتر في عدد من المدن العراقية، أسهمت في تهيئة البيئة الاجتماعية والنفسية التي ساعدت على انتقال الاحتجاجات من نطاقها المحلي إلى حركة أوسع خلال آذار 1991.

4- الأوضاع العامة التي سبقت الانتفاضة

يمكن إجمال أبرز الأوضاع التي ساعدت على تهيئة المجتمع العراقي لقيام الانتفاضة بما يأتي:

تضييق الحريات العامة وانتهاكات حقوق الإنسان :شهدت المرحلة السابقة للانتفاضة استمرار القيود على الحريات السياسية والمدنية، فضلاً عن انتهاكات طالت عدداً من الحقوق الأساسية للمواطنين (زاهد وآخرون 1991 ، ص 69).

1-تزايد أعداد المفقودين والمهجرين والضحايا :أدت الحروب المتعاقبة والسياسات الأمنية إلى ارتفاع أعداد الضحايا والمفقودين والمهجرين، الأمر الذي ترك آثاراً اجتماعية ونفسية عميقة في المجتمع العراقي.

2-الآثار النفسية للهزائم العسكرية والسياسات الحكومية :أسهمت نتائج السياسات الداخلية والخارجية، ولا سيما الهزيمة في حرب الخليج الثانية، في تنامي مشاعر الإحباط والانكسار النفسي لدى قطاعات واسعة من المجتمع.

3-استمرار الظروف السياسية الاستثنائية :أدى استمرار الأوضاع السياسية الاستثنائية منذ عام 1968 إلى فرض قيود واسعة على النشاط السياسي والاجتماعي، وانعكس ذلك على مختلف جوانب الحياة العامة.

4-تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية :أدى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 الصادر في 6 آب 1990 إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وتراجع مستوى الخدمات وتدهور الظروف المعيشية والصحية للسكان (هيكل، 1993، ص 543).

5-الانكسار العسكري في حرب الخليج الثانية :شكلت الهزيمة العسكرية التي تعرضت لها القوات العراقية عام 1991 عاملاً مهماً في إضعاف هيبة السلطة وكشف حجم الأزمة التي كانت تمر بها الدولة، كما أسهمت في تراجع قدرتها على ضبط عدد من المناطق العراقية (بنك المعلومات العراقي، 1999، ص 129).

وعليه، يتضح أن انتفاضة عام 1991 جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة، ولم تكن استجابة مباشرة لعامل منفرد. فقد أسهمت التراكمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تكوين حالة من الاحتقان الداخلي، في حين وفرت حرب الخليج الثانية ظرفاً استثنائياً أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. كما أسهمت المواقف الدولية والإقليمية، ونشاط وسائل الإعلام المعارضة، إلى جانب بعض المناسبات الدينية والاحتجاجات المحلية السابقة، في توفير الظروف التي ساعدت على انتقال حالة السخط الشعبي إلى انتفاضة واسعة في عدد من المحافظات العراقية خلال آذار 1991.

ثانياً: الشرارة الأولى لقيام الانتفاضة

تسارعت الأحداث في العراق عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، ولا سيما بعد الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها القوات العراقية وانسحابها من الكويت في ظروف اتسمت بالفوضى والانهيار. وقد أسهمت نتائج الحرب في إضعاف قبضة النظام على عدد من المدن العراقية، ووفرت بيئة مناسبة لتصاعد مشاعر السخط الشعبي والعسكري، إذ بدأت أخبار الاحتجاجات والتظاهرات تنتشر بين السكان، بالتزامن مع أنباء عن لجوء الأجهزة الحكومية إلى استخدام القوة في تفريقها. وفي ظل هذا الاضطراب، بدأت سلطة الحكومة تتراجع تدريجياً في عدد من المناطق، الأمر الذي مهّد لانتقال الأحداث من حالة الاحتجاج إلى مرحلة السيطرة الفعلية على عدد من المحافظات العراقية (الماجد، 1991 ص. 102).وكان للظروف التي عاد فيها الجنود العراقيون من الكويت أثر مباشر في تفجر الانتفاضة؛ إذ تعرض العراق خلال مدة الحرب لقصف جوي مكثف استمر نحو خمسة وأربعين يوماً، أدى إلى تدمير واسع للبنية التحتية وألحق أضراراً كبيرة بالمؤسسات والمنشآت الحيوية، كما انعكس بصورة واضحة على الروح المعنوية للقوات المسلحة. وعند انسحاب الجيش العراقي من الكويت، عاد الجنود في ظروف بالغة الصعوبة، إذ اضطر عدد منهم إلى قطع مسافات طويلة سيراً على الأقدام، في حين عاد آخرون بواسطة حافلات مكتظة، بينما ظلت طائرات التحالف تلاحق القوات المنسحبة على الطريق الذي عُرف لاحقاً بـ«طريق الموت» (بنك المعلومات العراقي، ص. 130).وكانت مدينة البصرة من أبرز المناطق التي تجمع فيها الجنود العائدون من الكويت، حيث استقبلهم الأهالي بمشاعر تراوحت بين التعاطف والسخرية، في وقت كان فيه الجنود يعيشون حالة نفسية صعبة نتيجة ما تعرضوا له خلال الحرب والانسحاب. وقد وجد هؤلاء أنفسهم أمام واقع مختلف عما تركوه قبل الحرب، إذ كانت آثار الدمار واضحة في مختلف أنحاء البلاد، فضلاً عن حالة الإحباط التي أصابت المؤسسة العسكرية والمجتمع بصورة عامة، وقعت في **2آذار 1991** حادثة ساحة سعد في البصرة، التي عدّها عدد من الباحثين الشرارة المباشرة لانطلاق الانتفاضة. فقد أقدم أحد الجنود العائدين من الكويت، وكان في حالة شديدة من الغضب والتوتر، على مهاجمة صورة كبيرة لصدام حسين كانت منصوبة في وسط ساحة سعد، فأطلق النار عليها وانهال عليها بالضرب والشتائم أمام تجمع من الجنود والأهالي (كوكبيرن ، 2000، ص. 46).وقد أحدثت هذه الحادثة صدمة لدى الموجودين، لأنها مثلت تحدياً علنياً لرمز السلطة في مكان عام، وأسهمت في كسر حاجز الخوف الذي فرضه النظام على المجتمع العراقي طوال سنوات. وسرعان ما أقدم جندي آخر على الانضمام إلى هذا الفعل، إذ تمكن من الوصول إلى ساحة سعد بدبابة من نوع (T-62)، واتجه بها نحو الصورة نفسها وحطمها، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الهتافات المناوئة للنظام والمطالبة بسقوط صدام حسين وإنهاء حكم حزب البعث (محمد، ص. 299؛ السوداني، ص. 77). وتكتسب حادثة ساحة سعد أهمية خاصة في دراسة بدايات الانتفاضة، لأنها مثلت انتقالاً واضحاً من حالة الاحتقان النفسي والغضب الشعبي إلى المواجهة العلنية مع السلطة. كما أسهمت في تشجيع الأهالي والجنود على المشاركة في الاحتجاج، فتحولت المبادرة الفردية إلى حركة جماهيرية أخذت بالاتساع داخل مدينة البصرة. وقد أعقب ذلك هجوم مجموعات من الشباب على عدد من المقرات الحزبية والأمنية، في محاولة لإسقاط البنية المحلية للسلطة، ارتفعت هتافات الاحتجاج في ساحة سعد، ثم انتقلت سريعاً إلى مناطق أخرى من مدينة البصرة وأقضيتها ونواحيها، وتحولت التظاهرات إلى مواجهات مسلحة بين المنتفضين والقوات الحكومية.

كما أسهم انتشار أخبار حادثة ساحة سعد في تعزيز الشعور العام بإمكان مواجهة السلطة، وتحولت الحادثة من واقعة محدودة إلى رمز لبداية الانتفاضة، ولا سيما أنها جاءت في ظل حالة عامة من التذمر والسخط على النظام (الصالحي1991، ص. 165).

ومع اتساع حركة الاحتجاج، توجهت مجموعات من المنتفضين إلى عدد من المؤسسات الحكومية والحزبية والأمنية في المدينة، ولا سيما المؤسسات التي ارتبطت بصورة مباشرة بأجهزة النظام. وشملت أهداف المنتفضين مديريات الأمن، ومقرات الأجهزة الحزبية، ومقرات الجيش الشعبي، ومبنى المحافظة، ومراكز الشرطة، فضلاً عن بعض الشخصيات الأمنية والحزبية المعروفة بدورها في ممارسة القمع وملاحقة المواطنين (شكر،1991 ص. 22).وبدأ الشباب في البصرة بالتجمع والاستعداد لمهاجمة تلك المقرات باستخدام ما توفر لديهم من أسلحة خفيفة. فتوجهت إحدى المجموعات إلى مقر الفرقة الحزبية في منطقة البصرة القديمة، في حين تقدمت مجموعة أخرى نحو سجن البصرة المركزي، وتمكنت من اقتحامه وإطلاق سراح أعداد كبيرة من السجناء. كما توجهت مجموعة ثالثة إلى مديرية الأمن، ودارت اشتباكات استمرت نحو ثلاث ساعات، انتهت بسيطرة المنتفضين على المديرية، ثم تحركت مجموعات أخرى نحو مقرات الجيش الشعبي وعدد من الأبنية الحكومية، إلى أن تمكنوا من الوصول إلى مبنى المحافظة والسيطرة عليه بعد مواجهات مع القوات الحكومية (مار، 2011ص. 120).

ولم تقتصر الأحداث على مدينة البصرة، إذ بدأت في عصر **2آذار 1991** بوادر التحرك في مدينتي العمارة والناصرية، وأسهم في ذلك عدد من المنتفضين المتمركزين في مناطق الأهوار، إلى جانب بعض المطلوبين والمنتمين إلى أحزاب المعارضة الإسلامية، ولا سيما حزب الدعوة الإسلامية. وفي **3آذار** تمكن المنتفضون من السيطرة على مدينة العمارة بعد معركة مع القوات الحكومية استمرت نحو ساعتين وانتهت باستسلام القوات المدافعة عنها (العبيدي، 2010 ص. 397). وتعد الأهوار من المناطق التي كان لها حضور مهم في النشاط المعارض للنظام، فقد تحولت خلال العقود السابقة، ولا سيما أثناء الحرب العراقية . الإيرانية، إلى ملاذ لعدد من المعارضين والفارين من الخدمة العسكرية من الضباط والجنود، الأمر الذي جعلها تمثل أحد مراكز المعارضة في جنوب العراق. وقد ساعدت طبيعتها الجغرافية على توفير بيئة مناسبة لحركة الجماعات المناوئة للسلطة وامتدت الانتفاضة بعد ذلك إلى مدينة الكوت، حيث تمكن المنتفضون من السيطرة على عدد من المواقع الحكومية، كما سيطروا على مدينة النعمانية ومراكز الشرطة والأمن فيها خلال فترة قصيرة. إلا أن القوات الحكومية، ولا سيما الحرس الجمهوري، تدخلت بسرعة وتمكنت من استعادة السيطرة على المدينة، مستفيدة من موقعها القريب من الحدود الإيرانية وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى النظام (العبيدي، 2010ص. 398) وفي الوقت الذي اتسعت فيه الانتفاضة في جنوب العراق، دخلت من الأراضي الإيرانية بعض الجماعات المعارضة، وفي مقدمتها عناصر مرتبطة بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وعلى الرغم من أن دخول هذه الجماعات لم يكن في بدايته ذا طبيعة مركزية ومنظمة، فإن وجودها أثار مخاوف لدى الدول الغربية من احتمال تحول الانتفاضة إلى حركة إسلامية مرتبطة بإيران، ولا سيما في ظل التجربة الإيرانية السابقة، وهو ما أصبح أحد العوامل المؤثرة في الموقف الدولي من أحداث الانتفاضة (البياتي، 2011 ص. 279).

أما في منطقة الفرات الأوسط، فقد تمكنت قوى الانتفاضة من السيطرة على مدينة الحلة بعد مواجهات عنيفة مع القوات

الحكومية، وجرى اعتقال عدد من المسؤولين الحكوميين فيها. كما امتدت السيطرة إلى مناطق المحمودية والمسيب واليوسفية وسدة الهندية والقاسم والحمزة، وتمكن المنتفضون من السيطرة على مراكز الشرطة والاستيلاء على الأسلحة الموجودة فيها، فضلاً عن إطلاق سراح السجناء والمعتقلين من سجون النظام (الركابي، 2010 ص. 86).وفي مدينة كربلاء، اتخذت الأحداث مساراً خاصاً نتيجة تزامنها مع توافد أعداد كبيرة من الزائرين بمناسبة زيارة النصف من شعبان. ففي **4آذار 1991**، وأثناء تشييع شقيقين كانا قد قُتلا في الكويت، دخل المشيعون إلى الصحن الحسيني وهم يرددون هتافات دينية، ثم وقعت مشادات بين المواطنين وأفراد الأجهزة الأمنية والشرطة عند صحن العباس. وعند خروج المشيعين، أطلق أحدهم هتافاً بسقوط النظام، فما كان من رجال الأمن إلا أن أطلقوا النار عليه وأردوه قتيلاً، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي وتحول حالة التوتر إلى مواجهة مفتوحة مع السلطة (الطعمة، 1433هـ، ص. 18–19).

وقد شكل مقتل أحد المشاركين في التشييع نقطة تحول في أحداث كربلاء، إذ أدى إلى اتساع حالة الغضب والاحتجاج، وتحولت المدينة إلى إحدى أبرز ساحات المواجهة بين المنتفضين والأجهزة الحكومية (الطعمة، 1433هـ، ص. 18–19).وفي محافظة ديالى، لم يتمكن المنتفضون من فرض سيطرتهم على مركز المحافظة، إلا أنهم تمكنوا من السيطرة على عدد من الأقضية والنواحي المحيطة بها. وفي **5آذار 1991**، انتشرت أخبار عن وصول الانتفاضة إلى منطقتي الثورة والشعلة في بغداد، الأمر الذي أدى إلى توتر الأوضاع داخلهما، ودفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة لمنع انتقال الانتفاضة إلى العاصمة (الصالحي،1991 ص. 211).أما شمال العراق، فقد اختلف مسار الانتفاضة فيه عن الجنوب من حيث طبيعة القوى المنظمة لها؛ إذ تولت قوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني دوراً رئيسياً في قيادة الأحداث والسيطرة على المدن الكردية. وتمكنت هذه القوات في **9آذار 1991** من إسقاط سلطة الحكومة في أربيل والسليمانية ودهوك، ثم توجهت جنوباً باتجاه كركوك وتمكنت من السيطرة عليها في **10آذار** .وقد اتسمت الأحداث في شمال العراق بدرجة أعلى من التنظيم السياسي والعسكري، نتيجة امتلاك الحزبين الكرديين هياكل تنظيمية وقوات مسلحة منظمةوتختلف طبيعة الأحداث في شمال العراق عن جنوبه من حيث مستوى التنظيم والسيطرة على الشارع؛ إذ كانت القوى الكردية أكثر قدرة على ضبط مجريات الأحداث، كما عمل الحزبان الكرديان على فرض السيطرة على المؤسسات والممتلكات العامة الواقعة ضمن مناطق نفوذهما، الأمر الذي جعل مسار الانتفاضة في الشمال أكثر تنظيماً من نظيره في عدد من مدن الجنوب (مكدول، 2004، ص. 550).

وبذلك اتسعت رقعة الانتفاضة خلال أيام قليلة لتشمل عدداً كبيراً من المحافظات والمدن العراقية، وخرجت مناطق واسعة من البلاد عن سيطرة الحكومة المركزية. وقد أدى الانهيار السريع للسلطة المحلية في عدد من المدن إلى فقدان الحكومة قدرتها على التحكم في حركة الجماهير، التي اندفعت باتجاه إسقاط مؤسسات النظام وإنهاء حكم حزب البعث، من دون أن تكون لديها في كثير من المناطق رؤية موحدة أو قيادة مركزية تحدد شكل السلطة البديلة.ولذلك اتخذت بعض مظاهر الانتقام خلال الأيام الأولى للانتفاضة طابعاً اجتماعياً إلى جانب طابعها السياسي والعسكري.وعلى الرغم من وجود قاسم مشترك بين انتفاضتي الجنوب والشمال يتمثل في رفض سلطة النظام، فإن الاختلاف في مستوى التنظيم والقيادة كان واضحاً. ففي الشمال امتلكت الأحزاب الكردية التقليدية تنظيماً سياسياً وعسكرياً أكثر تماسكاً، فضلاً عن وجود قوات البيشمركة التي أسهمت في تنفيذ العمليات العسكرية والسيطرة على المدن. كما أدى انشقاق عدد من التشكيلات المحلية

عن الحكومة إلى إضعاف موقف القوات الحكومية في المنطقة. وإلى جانب ذلك، أسهمت الاتصالات بين الأحزاب الكردية والدول الغربية في لفت الانتباه الدولي إلى أوضاع الأكراد، وهو ما وفر لاحقاً ظروفاً ساعدت على تدويل القضية الكردية والحصول على دعم دولي (مار، 2010 ص. 125).

المبحث الثاني

اولاً: دخول قوات الحرس الجمهوري مدينة النجف الاشرف

بعد اتساع رقعة الانتفاضة وسيطرة المنتفضين على عدد من المدن والمحافظات العراقية، باشرت الحكومة العراقية عمليات عسكرية منظمة لاستعادة المناطق الخارجة عن سيطرتها، معتمدة بصورة أساسية على قوات الحرس الجمهوري، في حين كان دور الجيش النظامي محدودًا نسبيًا بسبب ما تعرض له من خسائر كبيرة في حرب الخليج الثانية، فضلًا عن انحدار نسبة كبيرة من منتسبيه من المحافظات المنتفضة، وتردد بعض ضباطه في تنفيذ أوامر القصف العشوائي للمدن (الصالحي، 1991، ص. 299).وقد استفادت القوات الحكومية من تفوقها الكبير في التسليح والتنظيم، ومن غياب القيادة المركزية للانتفاضة وضعف التنسيق العسكري بين المدن، فضلًا عن محدودية الأسلحة الثقيلة لدى المنتفضين. واتخذت عمليات استعادة المدن أسلوبًا عسكريًا متشابهًا تمثل بالقصف المدفعي والصاروخي والجوي، يليه التقدم بالمروحيات والقوات المدرعة، الأمر الذي منح القوات الحكومية أفضلية واضحة في مواجهة المنتفضين (منظمة الشرق الأوسط، 1991، ص. 179).واحتلت مدينة النجف الأشرف أهمية خاصة في الحسابات العسكرية والسياسية للنظام؛ بسبب مكانتها الدينية وموقعها في منطقة الفرات الأوسط، فضلًا عن دور منتفضيها في إسناد المقاومة في كربلاء وبابل والقادسية. لذلك سعى النظام إلى إنهاء المقاومة فيها لمنع استمرار الانتفاضة وانتقالها إلى المدن المجاورة (تبرائيان، 2003، ص. 289؛ الصالحي، 1991، ص. 194).

وبدأ الهجوم المكثف على النجف الأشرف في **12آذار 1991**، ضمن خطة هدفت إلى تطويق المدينة من عدة محاور، بالتزامن مع تحرك القوات الحكومية القادمة من كربلاء وبابل. ورافق الهجوم قصف مكثف بالصواريخ والمدفعية والطائرات، فضلًا عن الاستطلاع الجوي تمهيدًا لتقدم القوات البرية والدبابات. وقد أدت شدة القصف إلى إلحاق أضرار بالأحياء السكنية والمواقع الدينية، ومن بينها الصحن الحيدري الشريف، كما أسهمت الحرب النفسية والشائعات التي بثتها الأجهزة الحكومية في إثارة الخوف بين السكان ودفع أعداد منهم إلى مغادرة المدينة (الحكيم، 2008، ج27، ص. 82).وعلى الرغم من التفوق العسكري الحكومي، أبدى المنتفضون في النجف مقاومة قوية، مستفيدين من مشاركة متطوعين قدموا من مناطق مختلفة من الوسط والجنوب، فضلًا عن مشاركة عدد من أبناء المدينة والضباط الذين أسهموا في تنظيم الدفاع عنها. وشهد **12آذار** مواجهات عنيفة عند جسر الكفل، تمكن خلالها المنتفضون من إعاقة تقدم القوات الحكومية، إلا أن استمرار القصف والحصار وتفاوت الإمكانات العسكرية أدى تدريجيًا إلى إضعاف المقاومة (ياسين، 2008، ص. 36).

واستمر القصف خلال يومي **14و15 آذار**، في الوقت الذي أحكمت فيه القوات الحكومية طوقها حول المدينة، ثم بدأت تقدمها بالدبابات والقوات المدرعة. وفي **16آذار 1991** تمكنت القوات الحكومية من دخول النجف والوصول إلى مركزها، لتتراجع المقاومة المسلحة بصورة كبيرة، وفي **17آذار** أصبحت السيطرة الحكومية على المدينة شبه كاملة (شكر، 1991،

ص. 12).

وبعد دخول القوات الحكومية، انتشرت وحداتها في الشوارع الرئيسية ومحيط الصحن الحيدري الشريف، وبدأت عمليات تفتيش واعتقال واسعة شملت المنازل والأحياء السكنية بحثًا عن المشاركين في الانتفاضة. كما جرى تجميع عدد من المعتقلين في مواقع عدة، من بينها فندق السلام، ثم نقل بعضهم إلى معتقلات أمنية، في حين تعرض آخرون للقتل أو الاختفاء بحسب الروايات والشهادات المحلية (تبرائيان، 2003، ص. 367).وأدى استمرار العمليات العسكرية إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان النجف، ولا سيما بعد صدور أوامر بإخلاء المدينة في **18آذار**، الأمر الذي جعلها شبه خالية من سكانها، بعد أن تعرضت أحياؤها للقصف وعمليات التفتيش والملاحقة الأمنية.وتكشف تجربة النجف الأشرف عن مجموعة من العوامل التي أسهمت في فشل الانتفاضة، كان أبرزها **الاختلال الكبير في ميزان القوى العسكرية، وغياب القيادة المركزية والتنسيق بين المدن المنتفضة، ونقص الأسلحة والذخيرة، فضلًا عن قدرة النظام على إعادة تنظيم قواته بسرعة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية** .وقد اعتمد النظام بصورة خاصة على الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والأجهزة الأمنية، وهي تشكيلات كانت أكثر تنظيمًا وتجهيزًا وارتباطًا بالقيادة السياسية (مار، 1991، ص. 131).كما أسهم اعتماد النظام على عدد من القادة العسكريين والأمنيين المقربين من القيادة السياسية، مثل علي حسن المجيد وطه ياسين رمضان وحسين كامل ومحمد حمزة الزبيدي، في تنفيذ عمليات عسكرية واسعة وحاسمة ضد المدن المنتفضة، وقد حصل عدد من هؤلاء القادة على ترقيات ومكافآت نتيجة أدوارهم في قمع الانتفاضة (مؤسسة الشهداء العامة في النجف الأشرف، 1991).وبذلك مثل **سقوط النجف الأشرف في منتصف آذار 1991 نقطة حاسمة في مسار قمع الانتفاضة**؛ إذ أظهر قدرة النظام على إعادة تنظيم قواته واستخدامها بصورة مركزة لاستعادة المدن المنتفضة، كما كشف عن التفاوت الكبير بين إمكانات القوات الحكومية وإمكانات المنتفضين. ومن ثم لم يكن فشل المقاومة في النجف نتيجة عامل منفرد، وإنما جاء نتيجة تفاعل **التفوق العسكري الحكومي، وضعف التسليح، وغياب القيادة الموحدة، وضعف التنسيق بين المدن، والحصار والقصف المكثف، فضلًا عن استخدام قوات الحرس الجمهوري والوحدات الخاصة ذات التنظيم والولاء العالي للنظام.**

ثانياً: أسباب فشل الانتفاضة آذار 1991 في العراق

لم يكن فشل انتفاضة آذار 1991 نتيجة عامل واحد منفرد، وإنما جاء حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي أسهمت، بدرجات متفاوتة، في إضعاف قدرتها على الاستمرار وتحقيق أهدافها السياسية. وعلى الرغم من اتساع رقعة الانتفاضة وسيطرة المنتفضين على عدد كبير من المدن والمحافظات العراقية خلال فترة قصيرة، فإن غياب القيادة المركزية والتنظيم العسكري والسياسي الموحد، إلى جانب اختلال موازين القوى، منح السلطة العراقية فرصة لإعادة تنظيم قواتها واستعادة المبادرة العسكرية. ويمكن تحديد أبرز أسباب فشل الانتفاضة بما يأتي:

أولاً: غياب القيادة المركزية والتنظيم الموحد:

كان من أبرز مواطن الضعف التي واجهت الانتفاضة افتقارها إلى قيادة مركزية قادرة على توحيد جهود القوى المشاركة فيها، إذ تحركت المدن المنتفضة بصورة شبه مستقلة، واختلفت القوى والشخصيات التي تولت إدارة الأحداث من منطقة إلى

أخرى. وقد أدى ذلك إلى غياب استراتيجية سياسية وعسكرية موحدة تحدد أهداف الانتفاضة ووسائل تحقيقها، فضلاً عن عدم وجود قيادة قادرة على التنسيق بين المحافظات المنتفضة أو تنظيم عمليات الدفاع عنها في مواجهة القوات الحكومية. (مار 2003، ص131) إلى أن الانتفاضة افتقرت إلى التنظيم والقيادة الموحدة، الأمر الذي جعل قوات النظام قادرة على استعادة المدن المنتفضة بصورة متتابعة.

ثانياً: التفوق العسكري لقوات الحرس الجمهوري:

امتلك النظام العراقي قوات عسكرية أكثر تنظيماً وتسليحاً، وفي مقدمتها الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وهي تشكيلات كانت قد حظيت بتدريب وتجهيز أفضل من بقية وحدات الجيش العراقي. وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، تمكن النظام من إعادة تنظيم هذه القوات واستخدامها في عمليات قمع الانتفاضة، مستفيداً من امتلاكها الدبابات والمدفعية والصواريخ والطائرات العمودية. وقد أدى هذا التفوق النوعي إلى اختلال واضح في ميزان القوى بين المنتفضين والقوات الحكومية، ولا سيما أن معظم المنتفضين كانوا يعتمدون على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة التي استولوا عليها من مراكز الشرطة والأمن وبعض المعسكرات. (نبيل ياسين 1996، ص35) أن اعتماد النظام على الحرس الجمهوري والقوات الخاصة كان من العوامل الأساسية التي ساعدته على استعادة السيطرة على المدن المنتفضة.

ثالثاً: ضعف التسليح والإمكانات العسكرية للمنتفضين:

واجه المنتفضون نقصاً واضحاً في الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية، ولم يمتلكوا منظومة تسليح متكاملة تمكنهم من مواجهة القوات الحكومية في حرب مفتوحة. وعلى الرغم من استيلاء بعض الثوار على أسلحة من مراكز الأمن والشرطة ومخازن الجيش، فإن ذلك لم يكن كافياً لتكوين قوة عسكرية منظمة تستطيع الصمود أمام قوات الحرس الجمهوري. كما أن عدم تمكن المنتفضين من الحصول على الأسلحة الثقيلة أو وسائل الدفاع الجوي جعل المدن المنتفضة عرضة للقصف الجوي والصاروخي والمدفعي. وقد أشار الصالحي (1996، ص195) إلى أن ضعف إمكانات المنتفضين ونقص العتاد كانا من العوامل المهمة التي أسهمت في انهيار المقاومة في عدد من المدن.

رابعاً: عدم وضوح الهدف السياسي للانتفاضة:

على الرغم من اتفاق قطاعات واسعة من المنتفضين على رفض النظام وسياساته، فإن الانتفاضة لم تمتلك تصوراً سياسياً موحداً للمرحلة التي تلي إسقاط النظام. فقد انشغلت القوى المشاركة في البداية بإسقاط مؤسسات السلطة المحلية وتحرير المدن، من دون أن يترافق ذلك مع مشروع سياسي واضح لتشكيل سلطة بديلة وإدارة الدولة ومؤسساتها. وقد أدى هذا الفراغ السياسي إلى إضعاف القدرة على استثمار النجاح العسكري الأولي للانتفاضة وتحويله إلى مشروع سياسي شامل. (العلوي 1992، ص237) أن غياب البديل السياسي الواضح كان من المشكلات التي واجهت المعارضة العراقية في تلك المرحلة.

خامساً: تشتت القوى المشاركة واختلاف توجهاتها:

ضمت الانتفاضة أطيافاً متعددة من المجتمع العراقي، من جنود عائدين من الكويت، وشباب ومدنيين، وقوى سياسية ودينية، وشخصيات اجتماعية وعشائرية، فضلاً عن القوى الكردية في الشمال. وعلى الرغم من أن هذا التنوع منح الانتفاضة قاعدة اجتماعية واسعة، فإنه لم يتحول إلى وحدة سياسية وتنظيمية متماسكة. فقد اختلفت القوى المشاركة في رؤيتها لمستقبل العراق وطبيعة النظام السياسي البديل، الأمر الذي حد من إمكانية تشكيل جبهة موحدة في مواجهة السلطة.

(مار 2003، ص129) إلى أن التباين في التنظيم والقيادة بين المناطق الجنوبية والشمالية كان واضحاً، إذ تمتعت الحركة الكردية بدرجة أعلى من التنظيم السياسي والعسكري.

سادساً: سرعة إعادة تنظيم السلطة لقواتها:

شكلت سرعة استعادة النظام العراقي لقدرته العسكرية أحد أهم أسباب فشل الانتفاضة. فبعد الهزيمة التي تعرض لها الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية، بدا النظام في حالة ضعف شديد، إلا أنه تمكن خلال فترة قصيرة من إعادة تنظيم قواته واستخدام الوحدات الأكثر ولاءً له في مواجهة المنتفضين. وقد أسهمت إعادة توزيع القوات وإرسال الحرس الجمهوري إلى المدن الجنوبية والوسطى في تغيير ميزان القوى بصورة سريعة. **(مار 2003، ص131)** أن قدرة النظام على استعادة قوته وتنظيم قواته كانت أسرع مما توقعه كثير من المراقبين.

سابعاً: الموقف الأمريكي والدولي السلبي من الانتفاضة:

كان للموقف الأمريكي والدولي أثر مهم في إضعاف الانتفاضة، ولا سيما أن الولايات المتحدة لم تتبنَّ إسقاط النظام عن طريق انتفاضة شعبية، بل فضّلت احتواء قدراته العسكرية والإبقاء على توازن سياسي يمنع ظهور قوة عراقية جديدة قد تخرج عن المصالح الأمريكية في المنطقة. وقد سمحت الولايات المتحدة للقوات العراقية المنسحبة من الكويت بالعودة إلى العراق، كما لم تتدخل عسكرياً لمنع استخدام الطائرات العمودية العراقية في قمع المنتفضين. **(كوكبيرن 2000، ص77)** إلى أن الموقف الأمريكي لم يكن موجهاً نحو إسقاط نظام صدام حسين بواسطة انتفاضة شعبية، وإنما نحو إضعاف العراق وإبقاء نظامه في حالة من الضعف الاستراتيجي.

ثامناً: الموقف الإقليمي وعدم تقديم الدعم العسكري الحاسم:

لم تحصل الانتفاضة على دعم إقليمي عسكري مباشر يمكن أن يغير موازين القوى لصالحها. فقد تعاملت دول الخليج العربي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، مع الانتفاضة من منظور أمني وإقليمي، ولا سيما خشيتها من أن يؤدي نجاحها إلى صعود القوى الشيعية في العراق وتعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة. أما إيران فقد اتخذت موقفاً أكثر حذراً، واقتصر دعمها بصورة أساسية على الجوانب الإنسانية والإعلامية وفتح الحدود أمام النازحين والجرحى والمنسحبين، ولم تقدم تدخلاً عسكرياً مباشراً واسع النطاق. **(السوداني 2007، ص77)** إلى أن الموقف الإيراني كان محكوماً بالتوازن بين الرغبة في إضعاف نظام صدام حسين والخشية من الاصطدام بالقوات الأمريكية أو نشوء وضع إقليمي غير ملائم لمصالح إيران.

تاسعاً: الخوف من التدخل الإيراني والطابع الطائفي الذي أُسقط على الانتفاضة:

ساهم تصوير الانتفاضة بوصفها حركة ذات طابع طائفي ومرتبطة بإيران في التأثير على مواقف بعض القوى الإقليمية والدولية منها. فقد استثمر النظام العراقي هذا التصور في دعايته السياسية والإعلامية، وربط بين الانتفاضة وبين التدخل الإيراني، محاولاً إظهارها باعتبارها تهديداً لوحدة العراق وأمن المنطقة. كما أدى انتشار هذا التصور إلى زيادة مخاوف دول الخليج من احتمال قيام نظام سياسي جديد ذي توجه شيعي وارتباط قوي بإيران. **(إبراهيم 1996، ص449)** أن المخاوف الإقليمية من تغير ميزان القوى الطائفي والسياسي في العراق كانت حاضرة في تفسير مواقف الدول المحيطة من

الانتفاضة.

عاشراً: القمع العسكري العنيف واستخدام القوة المفرطة:

اعتمد النظام العراقي في مواجهة الانتفاضة أسلوباً عسكرياً شديد القسوة، تمثل باستخدام القصف المدفعي والصاروخي والجوي، فضلاً عن العمليات البرية الواسعة والحصار والتفتيش والاعتقالات. وقد استهدفت العمليات العسكرية المدن ومراكز التجمع ومواقع المقاومة، الأمر الذي أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا ونزوح أعداد واسعة من السكان. وقد كان لهذا الأسلوب أثر مباشر في إنهاك المقاومة وإضعاف قدرتها على الاستمرار، ولا سيما في مدن مثل النجف وكربلاء والبصرة. **(الصالحي 1996، ص195)** أن الحصار ونقص العتاد، إلى جانب القصف المستمر، كانا من العوامل التي مكنت القوات الحكومية من استعادة السيطرة على المدن.

حادي عشر: عدم وجود دعم دولي يحمي المدن المنتفضة:

لم تتمكن الانتفاضة من الحصول على منطقة آمنة أو حماية دولية تمنع القوات الحكومية من استخدام القوة ضد السكان. وقد أدى غياب مثل هذه الحماية إلى جعل المدن المنتفضة تواجه القوات الحكومية منفردة، في ظل تفوق عسكري واضح لصالح النظام. **(مار 2003، ص131)** أن عدم حصول المنتفضين على دعم خارجي فعال أسهم في ترجيح كفة النظام، ولا سيما بعد أن استعادت قواته المبادرة العسكرية.

ثاني عشر: استنزاف القوى المنتفضة وطول المواجهة:

أدى استمرار المواجهات العسكرية والقصف والحصار إلى استنزاف قدرات المنتفضين البشرية والعسكرية، خصوصاً في ظل عدم توافر الإمدادات والذخائر بصورة منتظمة. ومع مرور الوقت أصبحت المدن المنتفضة معزولة عن بعضها، وبدأت قوات النظام باستعادة المدن بصورة تدريجية، الأمر الذي أدى إلى تفكك المقاومة وانهيار قدرتها على التنسيق. وكانت تجربة النجف مثالاً واضحاً على ذلك، إذ استمرت المقاومة عدة أيام، لكنها واجهت نقصاً في العتاد والإمدادات مقابل حشد عسكري كبير من قوات الحرس الجمهوري. و**فشل انتفاضة آذار 1991 لم يكن ناجماً عن ضعف الإرادة الشعبية أو محدودية المشاركة الجماهيرية**، فقد استطاعت الانتفاضة خلال فترة قصيرة أن تنتشر في معظم أنحاء العراق وأن تفرض سيطرتها على عدد كبير من المدن. إلا أن هذا النجاح الأولي لم يتحول إلى انتصار سياسي وعسكري بسبب اجتماع عوامل عدة، في مقدمتها **غياب القيادة المركزية، وضعف التنظيم والتسليح، وعدم وضوح البديل السياسي، والتفاوت الكبير في موازين القوى العسكرية، وسرعة إعادة تنظيم قوات النظام، فضلاً عن الموقف الأمريكي والدولي والإقليمي غير الداعم للانتفاضة** .ولذلك فإن دراسة فشل الانتفاضة ينبغي أن تنظر إليها بوصفها نتيجة لتفاعل **عوامل داخلية مع عوامل إقليمية ودولية**، وليس بوصفها نتيجة لقصور ذاتي لدى المنتفضين وحدهم.

المبحث الثالث

أولًا/ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قيام الانتفاضة

أثارت التطورات المتسارعة التي شهدها العراق عقب انتهاء حرب الخليج الثانية جملةً من التحولات السياسية والعسكرية التي فرضت نفسها على الموقف الأمريكي تجاه الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في عدد من المحافظات العراقية. وعلى

الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد خاضت الحرب بهدف إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية العراقية والحد من الدور الإقليمي للعراق، فإنها لم تتجه إلى دعم الانتفاضة الشعبية الرامية إلى إسقاط النظام السياسي القائم، بل اتخذ موقفها منها مسارًا اتسم بالحذر والاحتواء، انطلاقًا من حسابات تتصل بمستقبل العراق وتوازنات المنطقة ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها (المؤمن، 2000، ص239).وقد ارتبطت الاستراتيجية الأمريكية في حرب الخليج الثانية، بصورة أساسية، بإضعاف القوة العسكرية العراقية ومنع العراق من استعادة دوره الإقليمي، دون أن يعني ذلك بالضرورة إسقاط النظام السياسي القائم بصورة مباشرة. ويتضح هذا التوجه من تصريحات قائد قوات التحالف الجنرال نورمان شوارتزكوف، الذي أشار إلى أن الهدف كان إضعاف الجيش العراقي بوصفه قوة إقليمية، مؤكدًا أن الحرب أدت إلى تدمير قدراته العسكرية والصناعية والتكنولوجية بدرجة كبيرة (شوارتزكوف، 1999، ص440). ومن ثم، يمكن القول إن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز مسألة تغيير النظام، إذ كان إضعاف العراق ومنع عودته قوةً إقليمية فاعلة يمثلان أولوية في سياستها خلال تلك المرحلة، بدا أن الولايات المتحدة لم تكن تنظر إلى الانتفاضة الشعبية بوصفها الخيار الأفضل لإحداث تغيير سياسي في العراق، إذ فضّلت، وفق عدد من الدراسات، أن يتم التغيير من داخل مؤسسات النظام، ولا سيما عبر انقلاب عسكري، بما يسمح بإبعاد صدام حسين مع المحافظة على قدر من الاستقرار في مؤسسات الدولة. وقد أشار كوكبيرن وكوكبيرن إلى أن واشنطن كانت تفضل انقلابًا عسكريًا يغيّر رأس النظام بدل انتفاضة شعبية واسعة قد تؤدي إلى تغيير بنية النظام بصورة أعمق (كوكبيرن وكوكبيرن، 2000، ص77). ويعكس هذا الموقف خشية الإدارة الأمريكية من النتائج غير المحسوبة التي يمكن أن تترتب على انهيار النظام بصورة مفاجئة، ولا سيما في ظل تعدد القوى السياسية والعسكرية والاجتماعية المشاركة في الانتفاضة. ومن المؤشرات المهمة التي يمكن الاستناد إليها في تحليل الموقف الأمريكي **السماح للقوات العراقية المنسحبة من الكويت بالعودة إلى الأراضي العراقية بعد انتهاء العمليات العسكرية** .فقد أشار شوارتزكوف إلى أن القوات الأمريكية كان بإمكانها مواصلة العمليات العسكرية ضد الجيش العراقي، إلا أن قرارًا سياسيًا صدر بوقف العمليات في وقت ومكان محددين، الأمر الذي أبقى طرقًا مفتوحة أمام القوات العراقية للانسحاب والتراجع (شوارتزكوف، 1999، ص449). وقد أسهم ذلك في بقاء جزء مهم من القوة العسكرية العراقية، ولا سيما قوات الحرس الجمهوري، قادرًا على العودة إلى العراق والمشاركة لاحقًا في عمليات قمع الانتفاضة. اكتسب **اجتماع خيمة صفوان** أهمية خاصة في فهم تطورات المرحلة اللاحقة للحرب؛ إذ جرى في 3 آذار 1991 التوصل إلى ترتيبات تتعلق بوقف إطلاق النار بين الجانب العراقي وقوات التحالف. وتضمنت الترتيبات الإفراج عن أسرى التحالف وتبادل المعلومات المتعلقة بالمفقودين والكشف عن مواقع حقول الألغام والالتزام بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن الحرب (الموسوي، 1999، ص159). وقد أتاح ذلك للسلطات العراقية إعادة تنظيم جزء من قواتها المسلحة واستخدامها في مواجهة الانتفاضة التي كانت قد بدأت بالاتساع في عدد من المحافظات. ومع اتساع نطاق الانتفاضة، برزت مسألة استخدام القوات الجوية العراقية، ولا سيما الطائرات العمودية، في عمليات قمع المدن المنتفضة. وتشير بعض الدراسات إلى أن القوات العراقية تمكنت من استخدام المروحيات في عملياتها العسكرية ضد المنتفضين، في وقت كانت فيه القوات الأمريكية قد فرضت سيطرتها الجوية على المجال الجوي العراقي بدرجات مختلفة. وقد أدى ذلك إلى بروز انتقادات واسعة للموقف الأمريكي، ولا سيما من جانب القوى المعارضة للنظام، التي رأت أن عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع استخدام القوة

الجوية العراقية أسهم في منح الحكومة العراقية فرصة لإعادة فرض سيطرتها على المدن المنتفضة (تبرائيان، 1997، ص371).وكما تشير روايات عدد من المشاركين في أحداث الانتفاضة إلى أن القوات الأمريكية لم تقدم الدعم العسكري المباشر للمنتفضين، بل قامت في بعض الحالات بمنعهم من الوصول إلى الأسلحة والمعدات العسكرية الموجودة في المخازن التي كانت تحت سيطرة القوات الأمريكية. ونُقل عن بعض الشهود أن القوات الأمريكية بررت عدم تقديم الدعم للمنتفضين بالخشية من طبيعة القوى المشاركة في الانتفاضة واحتمال سيطرة قوى إسلامية عليها (عبد الرزاق وآخرون، 1997، ص122). ويعكس ذلك، وفق هذا الاتجاه من الدراسات، أن السياسة الأمريكية لم تكن قائمة على دعم إسقاط النظام عبر انتفاضة شعبية، وإنما على المحافظة على حالة من التوازن السياسي والعسكري التي تمنع أي طرف من تحقيق سيطرة كاملة على العراق. وقد ارتبط هذا الموقف بجملة من الاعتبارات الإقليمية والدولية؛ إذ كانت الإدارة الأمريكية تخشى من أن يؤدي نجاح الانتفاضة إلى فراغ سياسي وأمني يصعب التحكم في نتائجه، فضلًا عن احتمال ازدياد نفوذ إيران في العراق، خصوصًا مع وجود قوى سياسية عراقية ذات علاقات وثيقة بها. كما أن نجاح انتفاضة شعبية واسعة كان يمكن أن يشجع حركات احتجاجية أخرى في المنطقة، وهو ما لم يكن منسجمًا مع حسابات الولايات المتحدة المتعلقة باستقرار الأنظمة الحليفة لها في الشرق الأوسط (العلوي، 1998، ص237).، ارتبطت المخاوف الأمريكية بتكوين قوى المعارضة العراقية نفسها؛ إذ كانت بعض القوى المعارضة تتمتع بعلاقات سياسية وتنظيمية مع إيران وسوريا، الأمر الذي جعل واشنطن تتخوف من أن يؤدي سقوط النظام بصورة مفاجئة إلى صعود قوى سياسية لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الأمريكية في المنطقة (Stansfield 2007، ص149) ولذلك بدا أن الموقف الأمريكي يقوم على معادلة سياسية تتمثل في **إضعاف النظام العراقي دون السماح بانهياره بصورة غير محسوبة.**

ويؤكد هذا الاتجاه التصريح الذي نُسب إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، والذي عبّر فيه عن أن سقوط حكومة صدام حسين أمر محتمل، لكنه ليس مطروحًا في الوقت الراهن(Fuller ، 2003، ص121)ويمكن فهم هذا التصريح في إطار السياسة الأمريكية التي سعت إلى تحقيق أهداف الحرب المعلنة دون الانخراط في عملية تغيير داخلي شاملة للنظام السياسي العراقي.

ثانياٍ: الموقف الإقليمي من الانتفاضة: السعودية وإيران

1- الموقف السعودي من الانتفاضة

ارتبطت قضية التغيير السياسي في العراق، عقب حرب الخليج الثانية، بجملة من الاعتبارات الداخلية والإقليمية والدولية، ولا سيما ما يتعلق بالتركيبة الاجتماعية والطائفية للدولة العراقية وموقعها في التوازنات الإقليمية. فقد كان أي تغيير جوهري في بنية النظام السياسي العراقي مرشحًا لأن يتجاوز آثاره حدود العراق، وأن يؤثر في مصالح الدول المجاورة، الأمر الذي جعل الانتفاضة العراقية تحظى باهتمام إقليمي واضح، ولا سيما من جانب دول الخليج العربي (إبراهيم، 1996، ص435). وعلى الرغم من أن الانتفاضة شملت مناطق واسعة من شمال العراق وجنوبه ووسطه، فإن سرعة انتشارها في المحافظات الجنوبية، إلى جانب مشاركة قوى سياسية واجتماعية ذات توجهات إسلامية شيعية، أسهمت في إعطائها، في نظر بعض الأطراف الإقليمية، طابعًا شيعيًا واضحًا. وقد أثار ذلك مخاوف المملكة العربية السعودية وعدد من دول الخليج

العربي، في ظل التوتر القائم آنذاك بين هذه الدول وإيران، والخشية من أن يؤدي سقوط النظام العراقي إلى بروز قوة سياسية عراقية جديدة ترتبط، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بإيران (الربيعي، 1991، ص117).وقد ازدادت هذه المخاوف مع بروز قوى سياسية عراقية على أرض الواقع، في الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية تسعى إلى التأثير في ترتيبات مستقبل العراق السياسي. وتشير بعض الدراسات إلى أن الرياض كانت قد احتضنت عددًا من الشخصيات العراقية المعارضة، إلا أن التطورات الميدانية السريعة للانتفاضة جعلت احتمالات تشكيل سلطة جديدة داخل العراق أكثر ارتباطًا بالقوى التي فرضت وجودها على الأرض، الأمر الذي لم يكن منسجمًا مع التصورات السعودية بشأن مستقبل العراق (هيكل، 1992، ص574). وانطلق الموقف السعودي، إلى جانب مواقف عدد من دول الخليج، من جملة مخاوف تتعلق بإمكانية تفكك الدولة العراقية أو تغير موازين القوى فيها بعد سقوط النظام. فقد كان نجاح الانتفاضة في الجنوب، ثم انتقالها إلى بغداد، يعني ـ وفق الحسابات السياسية الخليجية آنذاك ـ احتمال صعود قوى شيعية إلى السلطة، الأمر الذي كان يمكن أن يغير طبيعة التوازن الإقليمي في الخليج ويزيد من النفوذ الإيراني. كما أن بروز عراق ضعيف أو منقسم كان يمكن أن يترك فراغًا سياسيًا وأمنيًا له انعكاسات مباشرة على دول الخليج العربي (تبرائيان، 1997، ص344). ويمكن فهم المخاوف السعودية في إطار أوسع من مجرد موقفها من شخص صدام حسين؛ إذ كان مستقبل العراق بعد سقوط النظام هو القضية الأكثر أهمية بالنسبة إليها. فإسقاط النظام عبر انتفاضة شعبية واسعة كان يمكن أن يؤدي إلى نتائج يصعب التنبؤ بها، سواء على مستوى وحدة الدولة العراقية أو على مستوى توازن القوى بين العراق وإيران ودول الخليج العربي. ولذلك اتجهت بعض المواقف الخليجية إلى تفضيل بقاء النظام، أو على الأقل الحيلولة دون سقوطه نتيجة الانتفاضة، على الرغم من العداء الذي كان قائمًا بين بعض هذه الدول ونظام صدام حسين (نصر، 2007، ص186).وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا الموقف انعكس في الضغط باتجاه عدم تقديم دعم دولي حاسم للمنتفضين، إذ رأت دول الخليج أن انهيار النظام بصورة مفاجئة قد يؤدي إلى نتائج أكثر خطورة من استمرار نظام ضعيف ومحاصر. ، برزت مقولة سياسية تختصر جانبًا من هذه الحسابات، ومفادها أن بقاء صدام حسين كان، من وجهة نظر بعض الأطراف الإقليمية، أقل خطورة من قيام نظام عراقي شيعي يمكن أن يضيف قوة جديدة إلى النفوذ الإيراني في المنطقة (إبراهيم، 1996، ص449).غير أن تفسير الموقف السعودي على أساس الخوف من «المد الشيعي» وحده قد يكون تبسيطًا للمشهد الإقليمي؛ فقد كانت هناك اعتبارات أخرى تتعلق بوحدة العراق، ومستقبل الدولة العراقية، وتوازن القوى الإقليمي، فضلًا عن العلاقات العراقية ـ الإيرانية التي تركت آثارًا عميقة على الحسابات الأمنية لدول الخليج. ولذلك كان الموقف السعودي أقرب إلى **إدارة مخاطر التغيير السياسي** منه إلى تأييد النظام العراقي لذاته.

وفي المقابل، رفضت بعض الشخصيات والقوى الشيعية العراقية تفسير الانتفاضة بوصفها مشروعًا إيرانيًا أو امتدادًا مباشرًا للثورة الإسلامية في إيران. وفي هذا السياق، أكد مجيد الخوئي أن الربط بين شيعة العراق وإيران استُخدم سياسيًا لتخويف الدول العربية والغربية من نتائج الانتفاضة، ورأى أن هذا التصور أسهم في إضعاف الموقف العربي والدولي تجاه المنتفضين (الخوئي، 1991، ص272). وبذلك يكشف الجدل حول طبيعة العلاقة بين شيعة العراق وإيران عن إحدى أهم القضايا التي أثرت في الموقف الإقليمي والدولي من الانتفاضة.

2-الموقف الإيراني من الانتفاضة

يمثل الموقف الإيراني من انتفاضة عام 1991 حالة أكثر تعقيدًا من الموقف السعودي؛ إذ تداخلت فيه الاعتبارات الأمنية والسياسية والطائفية والإقليمية. فقد وجدت إيران نفسها أمام تطور داخلي عراقي يمكن أن يؤدي، في حال نجاحه، إلى سقوط نظام كان يمثل خصمًا تاريخيًا لها، وفي الوقت نفسه أمام احتمال أن يؤدي التدخل المباشر في الانتفاضة إلى مواجهة مع الولايات المتحدة وقوات التحالف الموجودة في المنطقة، أو إلى نتائج سياسية وأمنية غير محسوبة.وقد أسهمت حرب الخليج الثانية في إضعاف العراق عسكريًا وسياسيًا، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على الموقع الإقليمي لإيران، إذ تراجع الدور العراقي الذي كان يشكل أحد أهم موازين القوى في منطقة الخليج. وفي المقابل، أتاح تراجع القوة العراقية لإيران فرصة لإعادة بناء موقعها الإقليمي وتعزيز قدرتها على التأثير في التطورات السياسية المحيطة بها (كوثري، 1995، ص72).اتسم الموقف الإيراني من الانتفاضة بالتردد بين **الرغبة في الاستفادة من ضعف النظام العراقي** وبين **الحذر من التدخل المباشر في الصراع** .ويمكن تفسير هذا التردد من خلال مجموعة من الاعتبارات؛ كان في مقدمتها أن غالبية القوى المشاركة في انتفاضة الجنوب كانت ذات خلفية شيعية، وأن نجاحها كان يمكن أن يؤدي إلى إسقاط نظام صدام حسين، وهو الهدف الذي سعت إيران إلى تحقيقه طوال سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية. كما أن نجاح المعارضة العراقية كان يمكن أن يؤدي إلى نشوء نظام سياسي أكثر توافقًا مع المصالح الإيرانية أو أقل عداءً لها (السوداني، 1991، ص77).كانت هناك عوامل تدفع إيران نحو الحذر وعدم الانخراط العسكري المباشر. فقد كان التدخل المباشر يعني احتمال الاحتكاك بقوات التحالف، ولا سيما الولايات المتحدة، وهو ما لم يكن متوافقًا مع المصالح الإيرانية في تلك المرحلة. كما أن نجاح القوى الكردية في شمال العراق أثار مخاوف إيرانية أخرى، نظرًا إلى وجود أقلية كردية داخل إيران وإمكان انعكاس التطورات الكردية العراقية على الوضع الداخلي الإيراني (العبيدي، 1991، ص418).وبذلك يمكن القول إن الموقف الإيراني اتخذ صورة **دعم سياسي وإعلامي وإنساني للانتفاضة، مع تجنب الانخراط العسكري المباشر فيها** .فقد فتحت إيران حدودها أمام أعداد من العراقيين الذين لجؤوا إليها، ولا سيما بعد اشتداد عمليات القمع الحكومي، كما وفرت المساعدة للجرحى والنازحين، في الوقت الذي استمرت فيه في التعامل بحذر مع التطورات العسكرية داخل العراق (الصالحي، 1991، ص313).

وقد استغل النظام العراقي هذه التطورات في حملته الإعلامية ضد الانتفاضة، محاولًا تصويرها بوصفها امتدادًا للتدخل الإيراني في العراق. وركز خطاب صدام حسين في 16 آذار 1991 على اتهام المنتفضين بالارتباط بقوى خارجية، ولا سيما إيران، بهدف نزع الصفة الوطنية عن الانتفاضة وتصويرها باعتبارها مؤامرة خارجية تستهدف الدولة العراقية (سلمان، 2001، ص99).إلا أن هذه الاتهامات لا تكفي، بمفردها، لإثبات وجود تدخل عسكري إيراني مباشر في الانتفاضة؛ إذ تشير شهادات بعض المشاركين والمسؤولين العراقيين السابقين إلى عدم وجود قوات إيرانية مشاركة بصورة مباشرة في العمليات القتالية داخل المدن المنتفضة. فقد أكد نجيب الصالحي، استنادًا إلى مشاهداته خلال الأحداث، أنه لم يشاهد عناصر إيرانية تشارك في القتال أو التظاهرات داخل قاطع البصرة، مشيرًا إلى أن القوات العراقية تلقت توجيهات بالبحث عن الإيرانيين وإظهارهم إعلاميًا لإثبات رواية النظام بشأن التدخل الخارجي (الصالحي، 1991، ص313).وعليه، فإن

التمييز بين **الدعم الإيراني للانتفاضة** و**التدخل العسكري الإيراني المباشر** يعد أمرًا ضروريًا في دراسة هذا الموضوع؛ فالمصادر المتاحة تسمح بالحديث عن دعم سياسي وإعلامي وإنساني وفتح الحدود أمام الفارين من القمع، لكنها لا تسمح، من دون أدلة إضافية، بتعميم ذلك على أنه مشاركة عسكرية إيرانية مباشرة في القتال داخل المدن العراقية.

المصادر والمراجع

- **أولًا: المصادر العربية**
- إبراهيم، فرهاد، **الشيعة في العراق: دراسة في الواقع السياسي والاجتماعي**، 1996.
- آل طعمة، سلمان هادي، **الانتفاضة الشعبانية في كربلاء: شعبان 1411هـ – آذار 1991م**، ط1، قم، 2012.
- تبرائيان، صفاء الدين، **الانتفاضة الشعبانية في العراق**، 1997.
- الحكيم، صاحب، **عذاب بلا نهاية: انتفاضة آذار 1991 في العراق وما أعقبها من الكوارث**، لندن: مؤسسة المنار، 1993.
- الخوئي، مجيد، **شهادات حول الانتفاضة الشعبانية في العراق**، 1991.
- العلوي، علي عبد الأمير، **احتلال العراق: كسب الحرب وخسارة السلام**، جامعة ييل، 2007.
- الصالحي، نجيب، **شهادات عن انتفاضة آذار 1991 في العراق**، 1991.
- الصالحي، نجيب، **الانتفاضة الشعبانية في العراق**، 1996.
- سلمان، **ظافر ناظم**، »إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج: دراسة في خيارات السياسة الإيرانية«، *دراسات دولية*، بغداد، العدد 1، 2001.
- كوكبيرن، أندرو وكوكبيرن، باتريك، **صدام حسين: القصة السرية**، 2000.
- **كوثري، بربارة**، »سياسة الاحتواء المزدوج المظللة في الخليج«، *شؤون دولية*، بغداد، العدد 4، 1995.
- مار، فيبي، **نظام صدام حسين في العراق**، 2003.
- نقاش، إسحاق، **شيعة العراق**، 1996.
- نصر، ولي .*صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط* .ترجمة سامي الكعكي. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

- ياسين، نبيل .*التاريخ المحرم: قراءة تحليلية وقائعية في الفكر السياسي – العراق نموذجًا* .ط1. لندن: مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، 1998.
- **الموسوي، جعفر حمزة**، »معسكر صفوان: وقائع وأحداث«، *دراسات عراقية*، العدد 1، أيار 1999، ص159–160.
- **ثانيًا: المصادر الأجنبية**
- Allawi, Ali A., **The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace**, Yale University Press, 2007.
- Fuller, Graham E., **The Future of Political Islam**, 2003.
- Stansfield, Gareth R. V., **Iraq: People, History, Politics**, Polity Press, 2007.
- Schwarzkopf, H. Norman, **It Doesn't Take a Hero**, Bantam Books, 1992.
- **ثالثًا: التقارير والوثائق**
- Middle East Watch, **Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and Its Aftermath**, Human Rights Watch, New York, 1992.وهو من أهم المصادر المباشرة للبحث؛ إذ يوثق عمليات القتل والاعتقال والقصف واستخدام المروحيات خلال قمع الانتفاضة.
- Middle East Watch, **Unquiet Graves: The Search for the Disappeared in Iraqi Kurdistan**, Human Rights Watch, 1992.ويتناول أحداث انتفاضة آذار 1991 وحالات الاختفاء والقتل والمقابر الجماعية.
- Human Rights Watch, **Bureaucracy of Repression: The Iraqi Government in Its Own Words**, New York, 1994.ويتضمن وثائق عراقية رسمية استولى عليها الأكراد أثناء انتفاضة 1991، وتتناول أساليب القمع والعقوبات والإعدامات.
- Human Rights Watch, **Iraq: Background on Human Rights Conditions, 1984–1992**, 1993.
- United Nations, **Security Council Resolution 661 (1990)**، 6 August 1990.
- United Nations, **Security Council Resolution 687 (1991)**، 3 April 1991.
- **رابعًا: الصحف والمصادر الإلكترونية**
- الربيعي، نبيل عبد الأمير، »**الانتفاضة الشعبانية / آذار 1991 في الديوانية**«، الحوار المتمدن، 2019.

- اليوسفي، حازم، **الكرد في الصحافة العربية**، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.